60 عامًا
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية
IAEA

المؤتمـــر العـــام

GC(60)/COM.5/OR.10
تاريخ الإصدار: أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الستون

اللجنة الجامعة

محضر الجلسة العاشرة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الجمعة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٥٠

الرئيس: السيد تشيرفيني (هنغاريا)

المحتويات

بند جدول الأعمال[١]		الفقـــرات
١٧	تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها *(تابع)*	١-٥٢

١ الوثيقة GC(60)/COM.5/1.

هذا المحضـر قابل للتصـويب. وينبغي تقديم التصـويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضـمن نسـخة من هذا المحضـر، في غضـون ثلاثة أسـابيع من تاريخ اسـتلام المحضـر. وينبغي أن ترسـل التصـويبات إلى أمانة جهازي تقرير السياسات على العنوان التالي:

Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria; Fax +43 1 2600 29108;

أو البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر:

SLA	نهج الضمانات على مستوى الدولة

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(60)/INF/6.

١٧- تعزيز فعّالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها (مستأنف)
(الوثيقتان GC(60)/13؛ وGC(60)/COM.5/L.10/Rev.1)

١- أفادت ممثِّلة النمسا بأنَّه من بين التعديلات المقترحة الأربعة العالقة التي نوقشت في اليوم السابق ونظرت فيها الدول المشاركة في تقديمها، أثار تعديل الفقرة ٨ والفقرتان المقترحتان ٢٨ مكرراً ثانياً و٣٠ مكرراً صعوبات كبيرة للعديد من الأعضاء وسوف يكون إدراجهم في مشروع القرار إشكاليًّا للغاية. وأضافت أنَّ التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٢٩ قد حظي بتأييد أوسع ويحتمل المزيد من التعديل.

٢- وقالت إنَّ النمسا تقترح تعديل عدد البروتوكولات الإضافية المذكورة في الفقرة ١٢ من مشروع القرار من "١٢٩" بدلاً من "١٢٨"، وتطلب إلى الأمانة أن تتحقَّق من صحة الأرقام في جميع الفقرات في الصيغة النهائية من القرار.

٣- وأضافت أنَّ النمسا تعتبر أنَّ التعديل الشفوي على الفقرة ٣٤، والذي يقترح إضافة عبارة "الحفاظ على" بعد عبارة "ويشجّع الدول على"، قد حظي بالقبول لدى جميع الدول الأعضاء. وقالت إنَّ النمسا تقترح الإبقاء على صياغة مشروع القرار كما هي فيما عدا ذلك.

٤- واقترح ممثِّل الاتحاد الروسي، في سبيل السعي للتوصُّل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار، أن تُعدَّل العبارة الأخيرة في الفقرة ٨ من الوثيقة إلى "المعلومات التي يجري استعراضها بدقة والتحقق من صحتها من حيث المصداقية".

٥- وطلب ممثِّل هولندا التأكُّد مما إذا كان ممثِّل الاتحاد الروسي يودُّ حذف الجزء من الفقرة الذي اقتُرح في اليوم السابق.

٦- وقال ممثِّل الاتحاد الروسي إنَّه في ظلِّ وجود صعوبات في الترجمة، قرَّر الاتحاد الروسي أن يحذف لفظة "الاتساق" ومن ثمَّ فإنَّ التعديل المقترح ينتهي بعبارة "والتحقق من صحتها من حيث المصداقية".

٧- وقال ممثِّل كندا إنَّ كندا تودُّ الإبقاء على صياغة الفقرة ٨ من مشروع القرار كما هي، وتشكِّك في قيمة عبارة "التحقق من صحتها من حيث المصداقية" بالنظر إلى أنَّ عبارة "التحقق من صحتها" موجودة بالفعل في النص.

٨- وأكَّد ممثِّل كندا، ردًّا على سؤال من الرئيس، أنَّ بلاده تفضِّل أن تكون الصياغة على النحو التالي: "أساليب التقييم... والمعلومات التي يجري استعراضها بدقة والتحقق من صحتها".

٩- وقال ممثِّل أستراليا إنَّ أستراليا تودُّ الإبقاء على صياغة الفقرة ٨ من مشروع القرار كما هي، بالنظر إلى أنَّ عملية التحقق من الصحة يُضطلع بها من أجل طائفة من الأسباب، ومن الأفضل أن يُشار إلى التحقق من الصحة عموماً، بدلاً من ربط هذه العملية بسبب واحد محدَّد.

١٠- وقال ممثِّل المملكة المتحدة إنَّ الدعوة الموجَّهة في الفقرة ٨ من مشروع القرار واضحة وقوية وتفي باحتياجات الدول الأعضاء. وإنَّ إضافة عبارة "من حيث المصداقية" على النحو المقترح تنتقص من وضوح الدعوة الموجَّهة إلى الوكالة بصيغتها المعبَّر عنها في مشروع القرار.

١١- وقال ممثِّل الولايات المتحدة الأمريكية إنَّ بلاده تودُّ الإبقاء على صياغة الفقرة ٨ من مشروع القرار كما هي، لأنَّها تعبِّر عن المفاهيم بصورة أوضح من التعديل المقترح على الفقرة ٨.

١٢- وقالت ممثِّلة فرنسا إنَّ بلادها تودُّ الإبقاء على صياغة الفقرة ٨ من مشروع القرار كما هي، حيث إنَّها تجسِّد بالفعل حلًّا وسطاً بين رغبات عدَّة دول أعضاء.

١٣- وقال ممثِّل ألمانيا إنَّ بلاده تؤيِّد الإبقاء على صياغة الفقرة ٨ من مشروع القرار كما هي، حيث إنَّها تتضمَّن نفس الفكرة المقترحة.

١٤- وقال ممثِّل الاتحاد الروسي إنَّ الوكالة كثيراً ما تستعمل وصف "ذي مصداقية" ولفظ "المصداقية"، وطلب من الوكالة أن تؤكِّد أنَّها تحلِّل المعلومات من حيث المصداقية.

١٥- وقال مدير شعبة المفاهيم والتخطيط التابعة لإدارة الضمانات إنَّ الأمانة أوضحت، في الوثيقة التكميلية وفي الاجتماعات التقنية التي عقدتها مع الدول الأعضاء بغرض وصف الطريقة التي تنفِّذ بها الضمانات، أنواع المعلومات التي تجمعها وما تفعله بهذه المعلومات. وأضاف أنَّ الأمانة تتحقَّق من صحة المعلومات من جوانب عديدة مختلفة، رهناً بأنواع المعلومات. وقال إنَّ الأمانة تتحقَّق، على سبيل المثال، من اتساق المعلومات الواردة في إعلانات الدول الأعضاء مع سائر المعلومات الموجودة في حوزتها ومع البيانات التي جمعتها، من أجل تقييم مدى اتساقها. وقال إنَّه فيما يتعلق بالمعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة والمعلومات الأخرى، تقيِّم الأمانة ما إذا كانت تلك المعلومات دقيقة وذات مصداقية. ومن ثمَّ فإنَّ الأمانة تفحص جوانب عديدة، بما في ذلك المصداقية.

١٦- وشكر ممثِّل الاتحاد الروسي الأمانة على توكيد آراء بلاده وقال إنَّ الاتحاد الروسي يمكن أن يغطي في تعديله المقترح السمات التي ذكرتها الأمانة.

١٧- وأشار الرئيس إلى أنَّ دولاً أعضاء قد تكلَّمت تأييداً للإبقاء على صياغة الفقرة ٨ من مشروع القرار كما هي، وأنَّ أحداً لم يتكلم تأييداً للتعديل المقترح من ممثِّل الاتحاد الروسي.

١٨- وقال ممثِّل البرازيل إنَّ البرازيل لا تؤيِّد إدراج أي عناصر إضافية في الفقرة ٢٩، ولا سيما أي إشارة إلى "التنفيذ". وأضاف أنَّ البرازيل تقترح نقل عبارة "بالنسبة للدول" إلى ما بعد "تحديث النُهُج القائمة على مستوى الدولة"، وأن تأتي بعد عبارة "ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في" عبارة تقول: "هذا السياق، بما يشمل تحليلاً للتكاليف والمنافع".

١٩- وقال ممثِّل كندا إنَّ الاقتراح المقدَّم من ممثِّل البرازيل يأخذ في الحسبان شواغل كندا.

٢٠- وقال ممثِّل الولايات المتحدة الأمريكية إنَّ التعديل الذي اقترحه ممثِّل البرازيل يشكِّل أساساً بنَّاءً لإجراء المزيد من المناقشات، واقترح إدراج عبارة "إلى المجلس" بعد عبارة "ويرجو من المدير العام أن يقدِّم".

٢١- وأثنى ممثِّل أستراليا على التعديل المحدَّد والموجز الذي اقترحه ممثِّل البرازيل، وقال إنَّ بلاده يمكنها أن تؤيد هذا الاقتراح.

٢٢- وقال ممثِّل البرازيل إنَّ بلاده يمكنها أن تؤيِّد الاقتراح الذي قدَّمه ممثِّل الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج عبارة "إلى مجلس المحافظين" في التعديل المقترح على الفقرة ٢٩. وأضاف أنَّ البرازيل تقترح أن تُعدَّل بقية الفقرة بحيث تنصُّ على ما يلي: "عن الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في هذا السياق، بما يشمل تحليلاً للتكاليف والمنافع".

٢٣- وأبدى ممثِّل باكستان تخوُّفه من أنَّ التعديل الذي اقترحه ممثِّل البرازيل يمكن أن يُعتبر تكراراً للفقرة ٢٧، واقترح إعادة صياغة الفقرة ٢٩ بحيث تنصُّ على ما يلي: "ويلاحظ ما ذكره المدير العام بأن تركيز الوكالة في المستقبل القريب سينصبّ على تحديث النُهُج القائمة لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة فيما يخص الدول الخاضعة للضمانات المتكاملة، ويرجو من المدير العام أن يقدم تقريراً عن الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في هذا السياق ويلاحظ أيضاً أنه سيجري تدريجياً تطوير وتنفيذ نُهُج الضمانات على مستوى الدولة فيما يخص دولاً أخرى". وأضاف أنَّ هذه الصياغة تراعي إمكانية إدراج "تحليل التكاليف والمنافع" حسب الاقتضاء.

٢٤- واعتبرت ممثِّلة فرنسا أنَّ التعديل الذي اقترحه ممثِّل البرازيل يُفضي إلى توافق الآراء، دون تكرار ما ورد في الفقرة ٢٧.

٢٥- وأشار ممثل كندا إلى أنَّ التعديل الذي اقترحه ممثِّل باكستان قد حذف عنصرين لا بدَّ من إدراجهما في التقرير، ألا وهما تطوير وتنفيذ نُهُج الضمانات على مستوى الدولة المحدَّثة. وتساءل عمَّا إذا كان الاقتراح الذي قُدِّم في اليوم السابق بحذف التداخل الظاهر بين الفقرتين ٢٧ و٢٩ من مشروع القرار لا يزال قائماً.

٢٦- وقالت ممثِّلة جنوب أفريقيا إنَّ بلادها لا تؤيِّد الاقتراح المقدَّم من ممثِّل البرازيل.

٢٧- وأيَّدت ممثِّلة السويد وممثِّل كولومبيا التعديل الذي اقترحه ممثِّل البرازيل على الفقرة ٢٩.

٢٨- وقال ممثِّل أستراليا إنَّ بلاده تؤيِّد التعديل الذي اقترحه ممثِّل البرازيل على الفقرة ٢٩، بصيغته المعدَّلة مجدَّداً التي اقترحها ممثِّل الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج عبارة "إلى المجلس". وأضاف أنَّ توافق الآراء يبدو قريباً، ولكن إن لم يمكن الوصول إليه، فإنَّه يقترح حذف الفقرة ٢٩.

٢٩- وأيَّد ممثِّل تركيا التعديل الذي اقترحه ممثِّل الولايات المتحدة الأمريكية على الفقرة ٢٩. وفيما يتعلق بالصياغة التي اقترحها ممثِّل البرازيل، أعرب عن رغبته في أن يعرف ما إذا كان تحليل التكاليف والمنافع سوف يُدرج في التقرير المقدَّم إلى مجلس المحافظين، وما إذا كان ذلك التقرير سوف يقتصر على تناوُل تنفيذ الضمانات من جانب الدول أم أنَّه ستتناول أيضاً الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة.

٣٠- وقضى الرئيس بأن يعمل القائمون على الصياغة على وضع صيغة معدَّلة من مشروع القرار على أساس التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء، وبأن تستعرض اللجنة تلك الصيغة المعدَّلة في جلستها التالية.

٣١- وإذ لاحظ ممثِّل الاتحاد الروسي أنَّ التعديل الذي اقترحته بلاده على الفقرة ٨ لم يكن مقبولاً لبعض الدول، فقد اقترح حذف تلك الفقرة وتضمين الديباجة فقرة برقم (ذ) مكرراً، تستند إلى الفقرة ١٤٧ من الوثيقة

GOV/2014/41 وتنصُّ على ما يلي: "... أن تستخلص الأمانة استنتاجاتها على أساس جميع المعلومات ذات الصلة بالضمانات، وإذ يقرُّ بأنَّ تلك المعلومات تُقيَّم من حيث المصداقية والدقة والأهمية".

٣٢- وطلب الرئيس وممثِّل المملكة المتحدة من ممثِّل الاتحاد الروسي أن يوضِّح التعديل المقترح على مشروع القرار.

٣٣- وقال ممثِّل الاتحاد الروسي إنَّ القرار ينبغي أن يشدِّد على الحاجة إلى التحقُّق من اتساق المعلومات ومصداقيتها. وأضاف أنَّه حيث إنَّ الدول الأعضاء لم يكن بوسعها أن تقبل التعديلات التي اقترحتها بلاده على الفقرة ٨، فإنَّه يعتقد أنَّه يمكن التوصُّل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار إذا حُذفت تلك الفقرة وأُدرجت في الديباجة فقرة برقم (ذ) مكرراً، تتضمَّن الصياغة التي وضعتها الأمانة. وطلب إلى الدول الأعضاء أن توضِّح اعتراضاتها على التعديلات الأصلية التي اقترحتها بلاده على الفقرة ٨، وأعرب عن قلقه من أنَّ بعض البلدان تبدو غير مستعدة لقبول الصياغة التي وضعتها أمانة الوكالة.

٣٤- وذكَّر الرئيس اللجنة بأنَّ الأمانة يمكن أن تقدِّم المعلومات الأساسية والإرشادات إلى الدول الأعضاء، ولكن لا يجوز لها أن تكون طرفاً مشاركاً في صياغة القرار.

٣٥- وقال ممثِّل الاتحاد الروسي إنَّه إذا لم يمكن التوصُّل إلى توافق في الآراء على مشروع القرار، فينبغي ببساطة أن تعتمد الدول الأعضاء وثيقة تنصُّ على أن يظلَّ القرار الصادر عام ٢٠١٥ بشأن الموضوع قيد النظر سارياً. وأبدى اعتراضه على أن تعمل مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء على وضع صياغة القرار المقترح ثم تفترض أنَّ جميع الدول الأخرى سوف تعتبر هذه الصياغة مقبولة. ودعا الدول الأعضاء التي اعترضت على التعديلات التي اقترحها الاتحاد الروسي على الفقرة ٨ أن تبدي أسبابها. وقال إنَّ ما فعله ليس إلا اقتراح صياغة وافقت عليها الأمانة ووردت في الوثيقة GOV/2014/41 من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه تلك الفقرة.

٣٦- وأعرب الرئيس عن تقديره للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي ودول أعضاء أخرى من أجل إيجاد سبل للمضي قدماً صوب توافق الآراء، وقضى بأن يأخذ القائمون على الصياغة جميع التعديلات المقترحة على القرار في الحسبان عند العمل على وضع صيغة جديدة تجسِّد، قدر الإمكان، التعديلات المقترحة. وأضاف أنَّ الصيغة المحدَّثة من مشروع القرار سوف توزَّع بعد ذلك على الدول الأعضاء للنظر فيها.

٣٧- وقال ممثِّل الولايات المتحدة الأمريكية إنَّه مما يدعو للأسف أنَّ وفد الاتحاد الروسي لم يشارك في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، إذ أنَّ ذلك ربما كان ليييسِّر تسوية بعض الخلافات العالقة بشأن النص المقترح. وطلب إلى الرئيس أن يتأكَّد من أنَّ الاتحاد الروسي قد اقترح تضمين الديباجة فقرة برقم (ذ) مكرراً مع الإبقاء على الفقرة ٨ من مشروع القرار كما هي بصيغتها الواردة في الوثيقة GC(60)/COM.5/L.10/Rev.1.

٣٨- وقال ممثِّل الاتحاد الروسي، بناءً على طلب الرئيس، إنَّه اقترح أولاً تعديل الفقرة ٨ لتنص على "... المعلومات التي يجري استعراضها بدقة والتحقق من صحتها من حيث الاتساق والمصداقية". وإنَّه اقترح بعد ذلك، إن كانت تلك الصياغة غير مقبولة، حذف الفقرة ٨ وإدراج فقرة جديدة في الديباجة تتضمَّن صياغة واردة في الوثيقة GOV/2014/41. وطلب إلى الرئيس أن يدعو الدول الأعضاء إلى إبداء أسباب عدم قبول التعديلات التي اقترحها الاتحاد الروسي على الفقرة ٨.

٣٩- وقال ممثِّل هولندا إنَّه يعتقد أنَّ اللجنة قريبة للغاية من تحقيق التوافق في الآراء بشأن مشروع القرار؛ وإنَّ القائمين على الصياغة سوف يأخذون بعين الاعتبار الجاد الاقتراحات المقدَّمة من ممثِّل الاتحاد الروسي بشأن صياغة فقرة جديدة لإدراجها في الديباجة.

٤٠- وقال ممثِّل أستراليا إنَّه يتفهم الإحباط الذي يشعر به ممثِّل الاتحاد الروسي. وإنَّه من المؤسف أنَّ الوفد الروسي لم يشارك في المفاوضات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، إذ أنَّ بعض المسائل العالقة التي تثير قلق الاتحاد الروسي كان يمكن أن تُحلَّ قبل انعقاد جلسة اللجنة الحالية. وأضاف أنَّ اللجنة، رغم ذلك، أوشكت على التوصُّل إلى توافق في الآراء بشأن الفقرة ٨. وقال إنَّ الاتحاد الروسي يسعى إلى انتقاء خصائص معيَّنة في عملية التحقُّق من صحة المعلومات، دون أن يأخذ في الحسبان جميع جوانب هذه الظاهرة. ودعا إلى إجراء مناقشات غير رسمية للخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه مشروع النص، وحثَّ جميع الدول الأعضاء على إبداء المرونة في تلك المناقشات حتى يتسنى للجنة أن تمضي قدماً.

٤١- وقال ممثِّل كندا إنَّ التعديلات التي اقترحها الاتحاد الروسي تخلط بين بعض المفاهيم فيما يتعلق بالبيانات التي تجمعها الأمانة من خلال أنشطة الضمانات والتي يجري استعراضها والتحقُّق من صحتها، والمعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة وأطراف ثالثة والتي يجري تقييمها من حيث المصداقية. وأضاف أنَّ الصياغة المقترحة من الاتحاد الروسي توحي بأنَّ الأمانة ينبغي أن تقيِّم المعلومات الخاصة بها من حيث المصداقية، وهو ما يشكِّك في مهنية الأمانة ونزاهتها عند الاضطلاع بأنشطة الضمانات. وقال إنَّ كندا لا يمكنها أن توافق على أيِّ صياغة من شأنها أن توحي بالانتقاص بأي طريقة كانت من كون الأمانة فوق مستوى الشبهات في هذا الصدد، ومن ثمَّ فإنَّ التعديلات التي اقترحها الاتحاد الروسي غير مقبولة.

٤٢- وقال ممثِّل الاتحاد الروسي إنَّ الجهة التي تضطلع بأنشطة الضمانات هي الوكالة ككلٍّ، وليست الأمانة فحسب. وأضاف أنَّ مجلس المحافظين يستعرض حالات عدم الامتثال، على سبيل المثال. وشدَّد على أنَّ الوكالة نفسها، في الوثائق الصادرة عنها، سلَّطت الضوء على الحاجة للتحقُّق من صحة المعلومات من حيث الاتساق والدقة والأهمية والمصداقية. وقال إنَّ الفقرة ٨ يمكن أن تُعدَّل كي تشمل جميع هذه المصطلحات ومن ثمَّ تغطي تحليل المعلومات المستمدة من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر المفتوحة والأطراف الثالثة، من جانب الأمانة ومن جانب الوكالة ككلٍّ.

٤٣- وناشدت ممثِّلة فرنسا، معربةً عن اتِّفاقها مع ممثِّليْ أستراليا وكندا، الاتحادَ الروسي أن يبدي المرونة بشأن الفقرة ٨ بحيث تتمكَّن اللجنة من المضي قدماً.

٤٤- وقضى الرئيس بأنَّ لفظ "التحقُّق" يعني "إثبات صحة" أمرٍ ما؛ وليس إثبات تمتُّع هذ الأمر بالمصداقية.

٤٥- وقال ممثِّل الاتحاد الروسي إنَّ اقتراح بلاده قد رُفض دون سبب وجيه. وأضاف أنَّ الاتحاد الروسي حاول أن يراعي شواغل أستراليا وكندا، وأنَّه، بالمثل، يدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تراعي شواغل بلاده. وقال إنَّ الاتحاد الروسي يدعو الدول إلى إبداء أسبابها لعدم قبول التعديلات التي اقترحها على الفقرة ٨.

٤٦- وأكَّد الرئيس أنَّ الدول الأعضاء لم ترفض التعديلات التي اقترحها ممثِّل الاتحاد الروسي على الفقرة ٨ رفضاً قاطعاً، بل إنَّ دولاً عدَّة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ذكرت أنَّها مستعدة للنظر في الاقتراح الروسي.

٤٧- وقال ممثِّل المملكة المتحدة إنَّ بلاده أيضاً مستعدة للنظر في وضع صياغة بنَّاءة. وكرَّر إبداء الشواغل التي أبداها ممثِّلا أستراليا وكندا فيما يتعلق بالتحقُّق من صحة الأنواع المختلفة من المعلومات. وقال إنَّ المملكة المتحدة تعتقد أنَّه ينبغي إجراء مزيد من المناقشة بشأن هذه المسألة.

٤٨- وقال ممثِّل أستراليا إنَّه، إثر مشاورات مع ممثِّلة جنوب أفريقيا، يعتقد أنَّ اللجنة أوشكت على التوصُّل إلى توافق في الآراء بشأن الفقرة ٢٩ وأنَّ أيَّ خلافات متبقية بشأن نصِّ تلك الفقرة يمكن حلُّها في مناقشة غير رسمية. ورحَّب بالاقتراح المفيد الذي قدَّمه الاتحاد الروسي بأن تنظر اللجنة في الدعوة إلى اتِّباع نهج أكثر شمولاً إزاء التحقُّق من صحة المعلومات في الفقرة ٨. واقترح إجراء مناقشات غير رسمية بشأن هذه المسألة والاختلافات المتبقية بين الدول الأعضاء بشأن الفقرتين ٢٨ مكرراً ثانياً و٣٠ مكرراً.

٤٩- وقال ممثِّلا باكستان والبرازيل إنَّهما أيضاً سوف يقدِّران إتاحة الفرصة لمناقشة الخلافات المتبقية بشأن نص مشروع القرار في مناقشات غير رسمية.

٥٠- وقال ممثِّل المملكة المتحدة إنَّ بلاده، مثل أستراليا، تعتبر أنَّه يمكن تحقيق توافق في الآراء بشأن الفقرتين المقترحتين ٢٨ مكرراً ثانياً و٣٠ مكرراً، ومن ثمَّ لا ينبغي إدراجهما في مشروع القرار.

٥١- واقترح ممثِّلو كندا وفرنسا وألمانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية أنَّه يمكن إدراج بعض عناصر الفقرة ٢٨ مكرراً ثانياً في فقرات أخرى، بما في ذلك الفقرة ٢٨، ولا ينبغي إدراج الفقرة ٢٨ مكرراً ثانياً في نص مشروع القرار.

٥٢- وقال ممثِّل الاتحاد الروسي إنَّ بلاده لن تصرَّ على إدراج تلك الفقرة. وأعرب عن أمله في أن تأخذ الأمانة وإدارة الضمانات آراء بلاده بشأن هذا الموضوع في الحسبان فيما تضطلعان به من عمل في المستقبل مع الدول الأعضاء. وقال إنَّ الاتحاد الروسي سوف يحاول التصدي للشواغل التي أعربت عنها بعض الدول بشأن الفقرة ٣٠ مكرراً، وأعرب عن أمله في أن يظلَّ من الممكن التوصُّل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة تلك الفقرة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.